

دراسة مقدمة الى مؤتمر الأسرى في العاصمة البلجيكية (بروكسل) والذي  
نظمه التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

بعنوان:

اعتقال الأطفال: حقائق ومعطيات إحصائية وتأثيرها  
على واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية



"١٩٦٧-٢٠١٨"

إعداد/ أ. عبد الناصر عوني فروانة

أسير محرر، مختص بشؤون الأسرى، عضو المجلس الوطني الفلسطيني  
ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين  
غزة - فلسطين

٢٧-٢٨ نيسان/ابريل ٢٠١٩

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عمليات اعتقال الأطفال الفلسطينيين التي تُنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ وحتى أواخر كانون أول/ديسمبر ٢٠١٨، والتي طالت عشرات الآلاف من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر ذكوراً وإناثاً، والتي أضحت تلك العمليات تشكل ظاهرة يومية تشهدنا مختلف المحافظات الفلسطينية، وبمعزل تام عن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتعارض بشكل فاضح مع نصوص ومضمون إعلان حقوق الطفل الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٨٦ (د-١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩<sup>١</sup>، واتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، والتي بدأت النفاذ بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠<sup>٢</sup>.

كما ركزت الدراسة على استعراض الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية بشأن اعتقال الأطفال الفلسطينيين، وذلك بهدف إظهار ضخامة الأرقام وفضاعة المعطيات الاحصائية، وتبيان خطورتها وتأثيراتها السلبية، الآنية والمستقبلية، على واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ككل.

مع الإشارة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحرص وبشدة على فرض سياسة التعقيم الإعلامي وعدم إظهار الحقائق، بسبب جسامة وفضاعة انتهاكاتها لحقوق الأطفال، وجرائمها البشعة بحقهم والتي تنتافى مع كافة القوانين والأعراف والمواثيق الدولية.

ضرر عسائيع سار لترك ر  
ت لاطعل وق ثقل وماعلاً ا  
تجواتلا لية للول لقة انشد  
ين ينطسفلال لعللاً ا

<sup>١</sup> اعلان حقوق الطفل ١٩٥٩  
<sup>٢</sup> اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩

### ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات اعتقال الأطفال الفلسطينيين في إطار سياسة ممنهجة وممارسة مؤسساتية.
- تشكل عمليات اعتقال الأطفال وما يتبعها من إجراءات انتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل، وتتنافى بشكل فاضح مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تهدف كافة الإجراءات التي تتبع عمليات الاعتقال إلى المساس بالأطفال وبتث الرعب في نفوسهم والتأثير على توجهاتهم المستقبلية بصورة سلبية بما يؤدي الى تحقيق الهدف المتمثل بتشويه واقع الطفولة الفلسطينية وتدمير مستقبلها وتحييدها عن مقاومة الاحتلال.

### ومن أهم توصيات الدراسة:

- ضرورة اعتماد استراتيجية عربية برعاية جامعة الدول العربية، لحماية الطفولة الفلسطينية من مخاطر الاعتقال وتدابيرته، وبما يضمن احتضانهم بعد خروجهم من السجن في حال تعرضهم للاعتقال، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع الفلسطيني واستكمال مسيرتهم الحياتية.
- مطالبة المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحقوقية والإنسانية بتحمل مسؤولياتها والتدخل الفوري والسريع لوقف استهداف الأطفال والحد من معاناتهم المتفاقمة والعمل بشكل جدي للضغط على اسرائيل للإفراج عن كافة الأطفال المعتقلين في سجونها ومعقلاتها.
- التأكيد على أن قضية الأسرى هي قضية مركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني عامة، وتحظى باهتمام الكل الفلسطيني، حيث أن غالبية الشعب الفلسطيني تجرّع ألم الاعتقال، ويؤمل أن تحظى بنفس الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة العربية والإسلامية، على اعتبار أن هؤلاء ضحوا وأفنوا زهرات شبابهم من أجل قضية عربية إسلامية مقدسة، وبالتالي فإن الدفاع عنهم ومساندتهم والعمل من أجل تحريرهم هو واجب وطني وقومي، وديني وإنساني وقانوني.

## مقدمة:

لقد شكّلت قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين حالة متقدمة من النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، باعتبارها جزءاً أساسياً من كفاح حركة التحرير الوطني الفلسطيني وأحد أرسخ دعائم مقومات القضية الفلسطينية، وعلى مدار أكثر من سبعين عاماً كان للأسرى الفلسطينيين دوراً بارزاً في النضال ضد الاحتلال ومن أجل الدفاع عن كرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

ويُقدر عدد حالات الاعتقال على مدار سنين الاحتلال بنحو مليون حالة اعتقال، وأن تلك الاعتقالات لم تقتصر على نشطاء المقاومة فحسب، وقيادات الفصائل الفلسطينية المقاومة فقط، وإنما امتدت وشملت الكل الفلسطيني، وطالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني من جميع المستويات والطبقات والفئات، ذكوراً وإناثاً، أطفالاً ورجالاً، صغاراً وشيوخاً<sup>٣</sup>. فنشطاء المقاومة وأعضاء الفصائل والأحزاب ليسوا وحدهم المستهدفين بالاعتقال، بل كل من تشك إسرائيل بأنه قد يشكل خطراً على أمنها.



هكذا ظل الوضع يبدو دائماً في فلسطين المحتلة، وهكذا ظل كل فلسطيني - في نظر سلطات الاحتلال - متهماً، حتى قبل أن تثبت إدانته. وهذا مخالف للبند الأول من المادة ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان: كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه<sup>٤</sup>.

لقد جمعت إسرائيل، في سجونها ومعتقلاتها، جميع المستويات والطبقات الاجتماعية الفلسطينية، وعانى من اعتقالاتها كل شرائح المجتمع الفلسطيني، دون استثناء؛ بل

<sup>٣</sup> تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ إبريل ٢٠١٨  
<sup>٤</sup> الاعلان العالمي لحقوق الإنسان-المادة ١١

إن الأطفال القُصّر أنفسهم، والمرضى والجرحى والمعاقين جسدياً ونفسياً، ظلوا عرضة للاعتقال المفاجئ، حتى قبل إبداء الأسباب.

ولم يعد هنالك بيت فلسطيني أو عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أبنائها للاعتقال، مما جعل من قضية الأسرى، قضية وطن وحكاية شعب، لما تمثله من قيمة معنوية ونضالية وسياسية، ولما تحتله من مكانة عميقة ومتقدمة في وجدان الشعب الفلسطيني على اختلاف انتماءاته السياسية والفكرية والايولوجية. كما وتُعتبر من القضايا الأساسية في المفاوضات السياسية، بل ومن القضايا المصيرية في مفاوضات الحل النهائي. إذ لا يمكن للسلام أن يتحقق في ظل بقاء الآلاف من الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية وفي ظل استمرار الاعتقالات اليومية.

لقد لجأ الاحتلال الإسرائيلي للاعتقالات بأشكالها المتعددة، وأنواعها ومسمياتها المختلفة، الفردية والجماعية، العشوائية والمنظمة، الاحترازية والإدارية، أو لغرض التحقيق والتوقيف بانتظار المحاكمة، وذلك:

- كأداة للقمع والقهر والإذلال والانتقام من الشعب الفلسطيني.
- بهدف بث الرعب والخوف في نفوس المواطنين وترهيبهم والسيطرة عليهم.
- وسيلة اساسية للعقاب الجماعي.
- وسيلة لإلحاق الأذى (الجسدي والنفسي والمعنوي) المتعمد بالمعتقلين، بغض النظر عن جنسهم وفئاتهم العمرية والاجتماعية.
- وسيلة للضغط على الدائرة الاجتماعية المحيطة بالمعتقلين.
- اعتقال أفراد من الدائرة الاجتماعية (كالأم والأخت والزوجة والأب) للضغط على المعتقل واجباره على تقديم المعلومات.

ان كل ما ذكر سابقاً وأكثر، كانت مجرد أهداف جزئية تصب جميعها في خدمة تحقيق هدف الاحتلال الاستراتيجي من وراء الاعتقالات والمتمثل بالسيطرة على الشعب الفلسطيني ووأد ثورته المستعرة، واخماد أي شكل من أشكال المواجهة والمقاومة الفلسطينية المشروعة ودفعه نحو القبول بالأمر الواقع وما يفرضه الاحتلال من خيارات.

لذا ليس غريباً على الاحتلال أن يصدّ عد من اعتقالته لمواجهة "انتفاضة القدس" التي اندلعت في الأول من تشرين أول/أكتوبر عام ٢٠١٥. فهذا من طبعهم ومن طبيعة الاحتلال وعقليته الأمنية في التعامل مع الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة التي أجازتها كافة المواثيق الدولية.

لكن المستغرب استمرار الصمت الدولي أمام استمرار الاعتقالات وتصاعد القمع والتتكيل بحق المعتقلين بشكل غير مسبوق، وكذلك عدم مقدرة المنظمات الحقوقية الدولية وبقية المتشدقين بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم من وقف الجرائم المنظمة والمتصاعدة التي اقترفها ويقرّفها الاحتلال بحق المواطنين الأبرياء والمعتقلين العزّل أمام مرأى ومسمع من العالم أجمع والتي وثقت بعضها كاميرات وسائل الاعلام. لذا فإننا ننظر بخطورة بالغة لاستمرار الاعتقالات وتصاعدها وننظر بخطورة أكبر لما يصاحبها ويتبعها من انتهاكات جسيمة وجرائم فظيعة.

ان تلك الاعتقالات كما أشرنا آنفاً - ارتبطت بوجود الاحتلال، وفي ظل استمرار وجود الاحتلال فهي لم تتوقف في يوم مضى، ولن تتوقف في يوم آتٍ لطلابقيّ الاحتلال، فالمشكلة تكمن في الاحتلال، لكن المؤلم أنها شكّلت ظاهرة يومية مقلقة، اذ لا يمر يوم إلا ويدُ سجّل فيه ما لا يقل عن عشرة حالات اعتقال، بل وأكثر من ذلك وفي أيام كثيرة اضعاف هذا الرقم مرات عدة. لهذا يصعب رصدها بشكل دقيق، أو الاحاطة بكل جوانبها، نظرا لاستمرارها واتساعها وتزايدها، وتبدل الأرقام والاحصائيات المتعلقة بها. ومع ذلك نجتهد ونبذل قصاري جهودنا ونوظف كل امكانياتنا ونسعى لرصد الأرقام ومتابعة الأحداث، وتوثيق المشاهد والشهادات بما يخدم القضية، حيث لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها نحو ستة آلاف فلسطيني، موزعين على قرابة ٢٢ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، بينهم (٥٤) فتاة وامرأة، و(٨) نواب، و(٤٥٠) معتقل اداري، و(٢٥٠) طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشر، و(٤٨) أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل، بينهم (٢٧) نلبيراً معتقلين منذ ما قبل اتفاقية أوسلو°. ونسعى من خلال دراستنا هذه،

° انظر هيئة شؤون الأسرى والمحررين - تقرير حصاد العام ٢٠١٨م.

إلى عرض أبرز ما رصدناه من أرقام واحصائيات تخص اعتقال الأطفال وظروف احتجازهم بشكل خاص.

### الاعتقالات لم تستثن الأطفال

نعم فإن الاعتقالات الإسرائيلية لم تستثن الأطفال، ووفقاً للاتفاقيات الدولية، فإن كلمة (طفل) تشمل كل من لم يتجاوز سن الثامنة عشرة من عمره<sup>٦</sup>؛ لكن لسلطات الاحتلال الإسرائيلي - في هذا الشأن - قاموسها الخاص: فالأطفال الفلسطينيون في نظرها - وبغض النظر عن أعمارهم - هم فئة مستهدفة بالاعتقال، شأنهم شأن الكبار، حتى وإن كانوا أقل من الثانية عشر من عمرهم. فهي ترى فيهم مشاريع



مقاومة وقنابل موقوتة مؤجلة الانفجار لحين البلوغ. وخلال السنوات الأربع الأخيرة ناقش وأقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) عدة قوانين تستهدف الأطفال، وتهدف إلى تسهيل إجراءات اعتقالهم وتشديد العقوبات بحقهم وهي: قانون

محاكمة الأطفال دون سن ١٤ عاماً، قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس، قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة<sup>٧</sup>.

فلذلك نرى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تستثن هؤلاء الأطفال يوماً من اعتقالاتها، سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، ولم تراخِ صغر سنهم وبراءة طفولتهم، ودون أن تلبّي الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، كما لم تحترم الاتفاقيات والقوانين الدولية في تعاملها معهم. فالأطفال الفلسطينيون يملأون السجون والمعتقلات الإسرائيلية التي لم تخل يوماً من تمثيلهم، حيث تفيد كافة المعطيات الإحصائية بأن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ العام ١٩٦٧ عشرات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين والذين

<sup>٦</sup> انظر اتفاقية حقوق الطفل-الجزء الأول- (المادة ١)

<sup>٧</sup> انظر هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير حصاد عام ٢٠١٨م

يقدر عددهم بما يزيد عن خمسين ألف طفل قاصر نقل أعمارهم عن الثامنة عشر، بل أن هناك من اعتقلوا ولم يتجاوزوا العاشرة من أعمارهم. ان طريقة اعتقال الأطفال، تبدو لافتة ومن الضروري ذكرها هنا، ألا وهي أن غالبية من تعرضوا للاعتقال من الأطفال إنما درجت سلطات الاحتلال على اعتقالهم من بيوتهم في منتصف الليل - كما هو الشأن في اعتقالات البالغين - حيث يدخل عدد كبير من الجنود إلى البيت، وبعد أن يكسروا الأبواب ويخربوا محتويات البيت وأثاثه، يقومون بالاعتداء على المعتقل وأسرتة، بالضرب والشتم باستخدام أسوأ التعبيرات وأفحشها، ثم بعد كل هذه الانتهاكات المدروسة المتعمدة، يقوم الجنود بتكبييل يدي الطفل وعصب عينيه، قبل أن يجروه بقسوة إلى مكان مجهول، كل ذلك دون أن يكلفوا أنفسهم بإيراز أي أمر قضائي بالاعتقال، ودون أن يعلموا ذوي الطفل بالمكان الذي سيقناده إليه. وغني عن الذكر أن كل هذه الممارسات تخالف - بشكل فظ - اتفاقية حقوق الطفل، التي تقول: لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي، أو غير قانوني، للطفل، في حياته الخاصة، أو أسرته، أو منزله، أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته<sup>٨</sup>.

ودوما تزج سلطات الاحتلال جميع من تعتقلهم من الأطفال في أماكن احتجاز، تفتقر إلى الحدود الدنيا التي يجب توافرها لمقومات الحياة الآدمية، ثم تعرضهم إلى صنوف مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة.

### اعتقال الأطفال منذ "انتفاضة الأقصى"

إن كافة الوقائع والإحصائيات تؤكد على أن أعداد المعتقلين من الأطفال بمختلف المراحل العمرية قد ارتفع بشكل مضطرد وبوتيرة متصاعدة منذ بدء "انتفاضة الأقصى" في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث سُجِّل نحو (١٦٥٠٠) حالة اعتقال لأطفال فلسطينيين منذ ذلك التاريخ وحتى الأول من تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٨<sup>٩</sup>. وإذا أضفنا اعتقالات نوفمبر وديسمبر من العام ٢٠١٨ فالإجمالي يصبح قرابة (١٦٦٥٥) طفلاً.

<sup>٨</sup> انظر اتفاقية حقوق الطفل-الجزء الأول (المادة ١٦)

<sup>٩</sup> انظر موقع "فلسطين خلف القضبان" بيان صحفي بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠١٨

وقد وصل المعدل السنوي لاعتقال الأطفال خلال العقد الماضي (٢٠٠٠-٢٠١٠) إلى (٧٠٠) حالة اعتقال سنوياً، فيما ارتفع فيما بعد وبشكل كبير ليصل تقريباً إلى معدل (١٢٥٠) حالة اعتقال سنوياً خلال الثماني سنوات الأخيرة<sup>١٠</sup>.

### اعتقال الأطفال منذ العام ٢٠١١ وحتى ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٨

لم تتوقف حملات الاعتقالات التي استهدفت الأطفال، وإنما تصاعدت بشكل كبير وخطير خلال الثماني سنوات الأخيرة والتي سُجل خلالها (٢٠١١-٢٠١٨) اعتقال (٩٨٤٨) طفلاً، ويشكلون ما نسبته (٢٢,٥%) من إجمالي الاعتقالات خلال الفترة المستعرضة والتي وصلت إلى نحو (٤٣٧٨٩) حالة اعتقال.

وخلال قراءتنا لما تم توثيقه من حالات اعتقال خلال الثماني سنوات الأخيرة يتبين بأن نسبة اعتقال الأطفال كانت كالتالي:

سُجل خلال العام ٢٠١١ اعتقال (٦٧٧) طفلاً، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (٢٠,٤%) من إجمالي الاعتقالات خلال نفس العام. وكان متوسط الاعتقالات (٥٦) حالة اعتقال شهرياً.

- وارتفعت الاعتقالات الأطفال خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى (٨٨١) طفلاً، ويشكلون ما نسبته (٢٢,٩%) من إجمالي الاعتقالات خلال العام نفسه. وكان متوسط الاعتقالات (٧٣) حالة اعتقال شهرياً<sup>١١</sup>.

- وارتفعت أكثر خلال العام ٢٠١٣ والذي سُجل خلاله اعتقال (٩٣١) طفلاً، ويشكلون ما نسبته (٢٤%) من إجمالي الاعتقالات خلال نفس العام. وكان متوسط الاعتقالات (٧٨) حالة اعتقال شهرياً<sup>١٢</sup>.

- وسُجل اعتقال (١٢٦٦) طفلاً خلال العام ٢٠١٤، ويشكلون ما نسبته (٢١%) من إجمالي الاعتقالات خلال نفس العام. وكان متوسط الاعتقالات (١٠٦) حالة اعتقال شهرياً<sup>١٣</sup>.

<sup>١٠</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير -ابريل ٢٠١٨

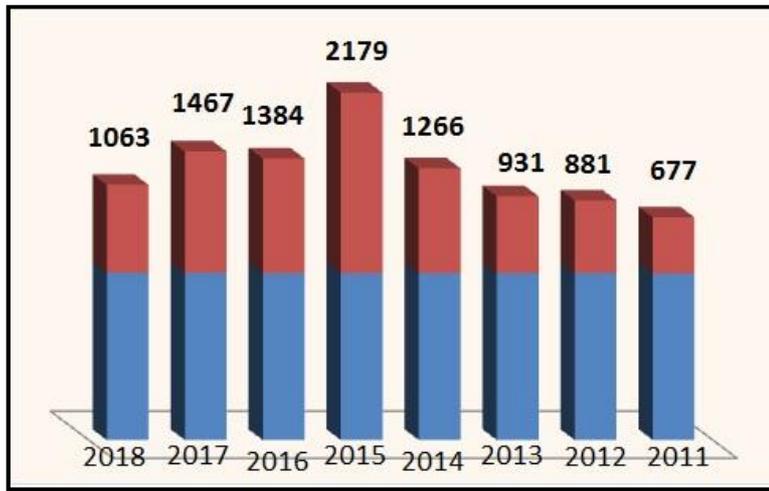
<sup>١١</sup> انظر موقع فلسطين خلف القضبان-تقرير ٢٨-١٢-٢٠١٢

<sup>١٢</sup> المصدر السابق-تقرير ٢٧-١٢-٢٠١٣

<sup>١٣</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين صادر بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٥

- وخلال العام ٢٠١٥ ارتفعت بشكل لافت وغير مسبوق حيث سُجل خلاله اعتقال (٢١٧٩) طفلاً، ويشكلون ما نسبته (٣١,٩%) من اجمالي الاعتقالات خلال العام نفسه<sup>١٤</sup>. مع الإشارة بأن الربع الأخير من هذا العام شهد حملة اعتقالات غير مسبقة اثر اندلاع "انتفاضة القدس". وقد بلغ متوسط الاعتقالات (١٨٢) حالة اعتقال شهرياً.

- وخلال العام ٢٠١٦ اعتقل الاحتلال نحو (١٣٨٤) طفلاً، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (٢١%) من اجمالي الاعتقالات خلال نفس العام. وكان متوسط الاعتقالات



(١١٥) حالة اعتقال شهرياً<sup>١٥</sup>.

- وخلال العام ٢٠١٧ اعتقل الاحتلال نحو (١٤٦٧) طفلاً، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (٢١,٨%) من اجمالي الاعتقالات خلال نفس

العام نفسه. وكان متوسط الاعتقالات (٢٢) حالة اعتقال شهرياً<sup>١٦</sup>.

- وخلال العام ٢٠١٨ اعتقل الاحتلال نحو (١٠٦٣) طفلاً، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (١٦,٤%) من اجمالي الاعتقالات خلال العام المنصرم<sup>١٧</sup>. وكان متوسط الاعتقال في صفوف الأطفال نحو (٨٩) حالة اعتقال شهرياً.

وكما هو موضح أعلاه، فانه من الملاحظ أن الخط البياني لاعتقالات الأطفال يسير نحو الصعود منذ العام ٢٠١١، فيما شهد صعوداً خطيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث سجل العام ٢٠١٤ زيادة قدرها (٣٦%) عن العام الذي سبقه، وأن اعتقالات الأطفال خلال العام ٢٠١٥ شكّلت زيارة أكبر وقد بلغت (٧٢,١%) عن العام الذي سبقه، وزيادة تصل الى (١٣٤%) عن العام ٢٠١٣، وزيادة تصل الى (١٤٧,٣%) عن العام ٢٠١٢، وزيادة قدرها (٢٢٦,٧%) عن العام ٢٠١١.

<sup>١٤</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين الصادر بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦.

<sup>١٥</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين تقرير حصاد ٢٠١٦.

<sup>١٦</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين-تقرير حصاد ٢٠١٧.

<sup>١٧</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين تقرير حصاد ٢٠١٨.

فيما وبالرغم من تراجع اجمالي الاعتقالات في صفوف الأطفال خلال العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام الذي سبقه ٢٠١٥، لإ أنها شكّلت زيادة قدرها (٩,٣%) عن العام ٢٠١٤، وزيادة قدرها (٤٨,٧%) عن العام ٢٠١٣، وزيادة قدرها (٥٧,١%) عن العام ٢٠١٢، وزيادة تصل الى (١٠٤,٤%) عن العام ٢٠١١. فيما عادت وارتفعت الاعتقالات خلال العام ٢٠١٧ وشكّلت زيادة قدرها (٦%) عن العام الذي سبقه ٢٠١٦.

وخلال العام المنصرم ٢٠١٨ سجّل اعتقال (١٠٦٣) طفلاً، وهي أقل عددا منذ اربع سنوات. فيما شهد العام ٢٠١٨ تصعيدا خطيرا بحق الأطفال والانتهاكات التي اقترفت بحقهم<sup>١٨</sup>.

والجدول أدناه يظهر حجم الاعتقالات التي طالت فئة الأطفال ونسبتها المئوية من اجمالي الاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تلك السنوات (٢٠١١-٢٠١٨)

السنة	أعداد المعتقلين من الأطفال	نسبة الأطفال من اجمالي الاعتقالات السنوية
٢٠١١	٦٧٧	٢٠,٤%
٢٠١٢	٨٨١	٢٢,٩%
٢٠١٣	٩٣١	٢٤%
٢٠١٤	١٢٦٦	٢١%
٢٠١٥	٢١٧٩	٣١,٩%
٢٠١٦	١٣٨٤	٢١%
٢٠١٧	١٤٦٧	٢١,٨%
٢٠١٨	١٠٦٣	١٦,٤%
<b>المجموع</b>	<b>٩٨٤٨</b>	<b>٢٢,٥% من اجمالي الاعتقالات</b>

<sup>١٨</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين حصاد ٢٠١٨م.

## اعتقالات الأطفال خلال "انتفاضة القدس"

صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقالاتها للفلسطينيين منذ اندلاع "انتفاضة القدس" في الأول من تشرين أول/أكتوبر من العام ٢٠١٥، بشكل غير مسبوق، وان تلك الحملات استهدفت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، ذكورا واناثا، صغارا وكبارا وسُجل منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية كانون أول/ديسمبر ٢٠١٨، (٢٢٩٧٠) حالة اعتقال من كافة المحافظات الفلسطينية بما سُدَّ جُلُّ تصعيدا خطيرا ولاقثاً بحق الأطفال الفلسطينيين خلال "انتفاضة القدس"، حيث سجل (٥٤١٤) حالة اعتقال لأطفال قصر، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (٢٣,٦%) من اجمالي الاعتقالات خلال الفترة المستعرضة (انتفاضة القدس).

## وقائق مؤلمة ظروف احتجاز قاسية

تؤكد كافة الوقائع والإحصائيات على أن هناك استهداف إسرائيلي ممنهج للطفولة الفلسطينية، وأن أعداد المعتقلين من الأطفال بمختلف المراحل العمرية قد ارتفع بشكل مضطرد وبوتيرة متصاعدة منذ العام ٢٠٠٠ وتساعد بشكل لافت منذ العام ٢٠١١، وأن تلك الاعتقالات قد ارتفعت أكثر وبشكل غير مسبوق خلال "انتفاضة القدس" التي اندلعت في الأول من تشرين أول/أكتوبر من العام ٢٠١٥، ولعل الأخطر أن تلك الاعتقالات لاتزال مستمرة، ولا تزال سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها ومعتقلاتها نحو (٢٥٠) طفل تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ - ١٨ عاماً، بينهم فتاة قاصر، ومن بينهم من يخضع للاعتقال الإداري، دون تهمة أو محاكمة، وغالبيتهم العظمى محتجزين في معتقلي عوفر ومجدو، والباقي موزعين على تلموند و النقب و هشارون.

وتقع كل هذه السجون باستثناء عوفر خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويعتبر اعتقال سكان الأراضي المحتلة في سجون خارج تلك الأراضي انتهاكا مباشرا لاتفاقية جنيف الرابعة وخاصة المادة (٧٦)<sup>١٩</sup>، وحيث أن احتجازهم خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة يجعل من الزيارات العائلية صعبة، نظراً لأن

<sup>١٩</sup> انظر اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين (المادة ٧٦)

السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (باستثناء القدس) يُطلب منهم الحصول مسبقاً على تصاريح دخول للمناطق التي يقع فيها السجون الإسرائيلية وأن غالبية تلك التصاريح يتم رفضها بحجة "المنع الأمني"، وبالتالي ينتج عن ذلك حرمان العديد من أفراد العائلة من زيارة أطفالهم المعتقلين.

### ظروف السجون ومراكز الاعتقال

يعاني الأطفال الفلسطينيون، المعتقلون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، من ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، تقتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال، فهم يعانون من نقص الطعام ورداءته، وانعدام النظافة، وانتشار الحشرات، والاحتفاظ، والاحتجاز في غرف لا يتوفر فيها تهوية وإضاءة مناسبة، والإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية، ونقص الملابس، وعدم توفر وسائل اللعب والترفيه والتسلية، والانقطاع عن العالم الخارجي، والحرمان من زيارة الأهالي، وعدم توفر مرشدين وأخصائيين نفسيين، والاحتجاز مع البالغين، والاحتجاز مع أطفال جنائين إسرائيليين، والإساءة اللفظية والضرب والعزل والتحرش الجنسي، والعقوبات الجماعية، وتفشي الأمراض، إضافة إلى حرمانهم من حقهم في التعلم.

وفي قراءة سريعة لما يحدث في السجون الإسرائيلية، للأطفال الفلسطينيين الأسرى، يظهر هذا التدهور الأخلاقي، وانعدام القيم. ومن يقرأ شهادات الأطفال يُصاب بالذهول وبالصدمة، ويكتشف أن غرف التحقيق والتعذيب التي يتوحش فيها المحققون الإسرائيليون، ليست أكثر من مسلخ للطفولة الفلسطينية وافتراس كل ما هو جميل ورائع فيها، وأن السجون كافة هي أماكن لتدمير وتشويه مستقبلهم، فكافة المعطيات تشير إلى أن هذه المعاملة هي الأكثر سوءاً، والأشد انتهاكاً للمعايير الدولية، وأن حقوق الطفل الدولية<sup>٢٠</sup> ليس لها مكان حينما يتم التعامل مع الأطفال الفلسطينيين في تلك السجون والمعتقلات.

<sup>٢٠</sup> انظر اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ و إعلان حقوق الطفل ١٩٥٩

## تعذيب الأطفال:

كل من مرَّ بتجربة الاعتقال، كان قد تعرض لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب

## الجسدي والنفسي:

لقد تعرض كافة الأطفال الفلسطينيين الذين مرَّوا بتجربة الاعتقال وبنسبة ١٠٠%



لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، أو الإيذاء المعنوي و الإهانة والتتكيل، وأن البعض منهم تعرض للضغط والابتزاز والمساومة، وبعض آخر منهم تعرض للتفتيش العاري والتحرش الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي، وفي أحيان أخرى تحولت المستوطنات لمر اكز للاعتقال والتحقيق والتعذيب.

وقد روى الكثير من الأطفال شهاداتهم المؤلمة لمحاميي

هيئة شؤون الأسرى، وأكدوا تعرضهم للضرب والتتكيل والمعاملة المهينة خلال اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال وأثناء اقتيادهم لمراكز التحقيق والتوقيف الإسرائيلية، وهذه واحدة من تلك الشهادات، حيث روى الطفل الأسير محمد بياعة (١٦ عاماً) من مخيم شعفاط قضاء القدس، ويقع في سجن مجدو، تفاصيل اعتقاله لمحامي الهيئة، وقال: "اعتقلت في الثالث والعشرين من تشرين أول/أكتوبر عام ٢٠١٦، بعدما داهم عدد من جنود الاحتلال منزلي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، ثم انتشروا داخل البيت وقلبوه رأساً على عقب." وتابع في روايته: "نقلني الجنود بعد ذلك إلى حاجز شعفاط سيرا على الأقدام بعد تقييد يدي وتعصيب عياني، ومن هناك الى

سجن المسكوبية، وعندما وصلت إلى هناك انهال عدد من الجنود على بالضرب المبرح، قبل أن أدخل غرفة التحقيق، واستمر التحقيق لمدة أربع ساعات متواصلة وكنت مقيداً بالكرسي، ومن ثم تم نقله إلى قسم الأشبال في سجل مجدو<sup>٢١</sup>.

و في شهادة ثانية يقول الأسير الطفل هاني أبو حمادة (١٧ عاماً) من مخيم بلاطة قضاء نابلس لمحامي الهيئة عن تفاصيل اعتقاله، أنه تم إيقافه بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٧ في مستوطنة كرمي شمرون ساعات الظهر، بعدما قام عدد من المستوطنين بمهاجمته، ثم وصل عدد من الجنود وقاموا ببطحه على الأرض وتقييد يديه إلى الخلف، وبعدها انهالوا عليه بالضرب المبرح بأيديهم وبأرجلهم وبأعقاب البواريد التي يحملوها، ثم جروه ودفعوه بقوه إلى داخل الجيب العسكري، وذُقل فيما بعد إلى مركز الشرطة للتحقيق معه، وخلال التحقيق لم يتوقف المحقق عن ضرب الأسير، حيث كان يُوقعه على الأرض عمداً ويدعس عليه بقدميه ثم يجلسه على الكرسي ويستمر بضربه، وهدده أيضاً بأنه إذا لم يعترف سيقوم باعتقال والدته وخوته ويهدم بيته، بعد انتهاء التحقيق ذُقل إلى معسكر جيش بجانب قلقيلية، وفي اليوم التالي نقل إلى سجن مجدو<sup>٢٢</sup>.

وكان لصورة الطفل الفلسطيني المعتقل، فوزي الجندي (١٦ عاماً)، وهو يسير مرفوع الرأس، مقيداً اليدين ومعصوب العينين ويحيطه أكثر من ٢٣ شخصاً من جنود الاحتلال الإسرائيلي، وهم بكامل عتادهم العسكري ومدججين بالسلاح، صدى كبيراً وانتشاراً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي حول العالم. وكان لها وقع كبير على الصحافة الأجنبية كما العربية، على حد سواء. واعتبرها المغردون تعرية لجنود الاحتلال الذين يلاحقون الأطفال والفتية، في محاولة فاشلة لقمع المواجهات. ويقول المصور "وسام الهشلمون" الذي التقط الصورة: "إن قوة عسكرية قدرها نحو ٥٠ جندياً نصبت كميناً لملقي الحجارة في منطقة باب الزاوية وسط الخليل خلال الاحتجاجات، وما أن مر "الجندي" حتى انقض عليه الجنود، الذين انهالوا عليه بالضرب المبرح"<sup>٢٣</sup>.

<sup>٢١</sup> انظر بيان صحفي هيئة شؤون الأسرى منشور على وكالة معا بتاريخ ٢٧-٣-٢٠١٧

<sup>٢٢</sup> انظر المرجع السابق

<sup>٢٣</sup> انظر تقرير وكالة الأناضول للأخبار ١١ كانون الأول ٢٠١٧

وأضاف الهشلمون: "إن الجنود ضربوا القاصر على أبواب المحال التجارية، ورموه أرضاً وداسوا عليه بأقدامهم قبل اعتقاله"<sup>٢٤</sup>.

ويظهر القاصر الجندي في الصورة، معصب العينين رافعا رأسه مقيد اليدين، وسط نحو (٢٣) جنديا إسرائيليا. وهي الصورة الرئيسية الموجودة في مقدمة الدراسة.

ولا تتوقف السلطات العسكرية الإسرائيلية عند هذا الحد، في تعاملها مع الأطفال الفلسطينيين، فكثيرا ما استخدمتهم دروعا بشرية، حين ترغب في اعتقال أحد المطلوبين من عائلاتهم، فتضعهم فوق مقدمة السيارة العسكرية، قبل أن تطلب من المتهم الخروج وتسليم نفسه، وبذا يحتمي جنود الاحتلال بأجساد الأطفال خلال تبادل إطلاق النار مع



(المطلوب)، وغني عن الذكر القول، بأن كل هذه الممارسات، مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي، واتفاقية حماية الطفولة<sup>٢٥</sup>.

وبالإضافة لما ذكر أعلاه فن المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تراعي الأطفال وحقوقهم، أو طبيعة الإجراءات التي مروا بها منذ لحظة الاعتقال، أو الظروف التي واكبت انتزاع الاعترافات منهم تحت وطأة التعذيب والابتزاز، حيث يعتبرونها أدلة قانونية ويصدرون الأحكام بشأنها بحق الأطفال ولسنوات طويلة وصلت بحق بعضهم للسجن المؤبد (مدى الحياة).

ولا زالت المحاكم العسكرية الاسرائيلية تصدر احكاما عالية بحق الاطفال اضافة الى غرامات مالية باهظة بحقهم، بحيث لا يوجد طفل الا وفرض عليه حكما فعليا وغرامة مالية، ويأتي ذلك وفق قانون تعسفي صادقت عليه حكومة الاحتلال عام ٢٠١٥ ويقضي برفع الاحكام بحق الاطفال<sup>٢٦</sup>، وأن مجموع الغرامات التي فرضت

<sup>٢٤</sup> انظر المرجع السابق

<sup>٢٥</sup> انظر كتاب "الأسرى الفلسطينيون ..آلام وآمال"، جامعة الدول العربية- ٢٠١٥

<sup>٢٦</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين حصاد ٢٠١٧

على المعتقلين من الأطفال في سجن عوفر فقط خلال العام المنصرم ٢٠١٨، قد بلغت (١,٠١٨,٠٠٠) شيكل إسرائيلي، (مليون وثمانية عشر ألف شيكلاً) أي ما يعادل من (٢٧٥٠٠٠) دولار أمريكي. حسب ما وثقه محامو هيئة شؤون الأسرى والمحررين. وإذا ما أضفنا ما فرض من غرامات مالية على الأطفال في السجون الأخرى، وملياً فرض على الفئات العمرية الأخرى من الأسرى، فإن مقدار الغرامات المالية ستتضاعف عدة مرات<sup>٢٧</sup>.

هذا واستمرت سلطات الاحتلال بإصدار أوامر الحبس المنزلي عبر المحاكم الخاصة بحق الأطفال المقدسيين حيث أصدرت المحاكم الإسرائيلية أكثر من مئة قرار بـ "الحبس المنزلي" خلال العام ٢٠١٨، غالبيتها العظمى كانت بحق أطفال مقدسيين، وأن هذه القرارات تعتبر بديلاً عن السجن وتهدف للإقامة المنزلية وتقييد حرية الأشخاص. ويُعتبر "الحبس المنزلي" إجراءً تعسفياً ولا أخلاقياً ومخالفةً لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ويشكل عقوبة جماعية للأسرة بمجموع أفرادها التي تضطر لأن تبقى في حالة استنفار دائم، حريصة على حماية ابنهم من خطر تبعات تجاوزه للشروط المفروضة. مما حوّل البيوت إلى سجون والأهالي إلى سجانين على أبنائهم الأطفال.

وأحياناً يكون القرار بإبعاد الطفل عن منزل ذويه إلى منزل أحد الأقارب في منطقة سكنية مختلفة لزيادة المعاناة النفسية والأعباء الاقتصادية على عائلة الطفل<sup>٢٨</sup>. وتنتهج حكومة الاحتلال الإسرائيلي سياسة التمييز العنصري، ضد الأطفال الفلسطينيين، ففي حين تتعامل مع الأطفال اليهود من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث - تتوفر له ضمانات المحاكمة العادلة، والتأهيل المناسب - فإنها لا تخجل من أن تنتهك كل ذلك، حين يتعلق الأمر بتعاملها مع الأطفال الفلسطينيين. وخلافاً لالتزاماتها بتوفير ضمانات قضائية مناسبة لاعتقال الأطفال، وضرورة محاكمتهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني، طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر عسكرية عنصرية على الأطفال الفلسطينيين الأسرى،

<sup>٢٧</sup> انظر تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين حصاد عام ٢٠١٨  
<sup>٢٨</sup> انظر المرجع السابق

وتعاملت معهم من خلال محاكم عسكرية تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة. بالإضافة إلى إقرار مجموعة من القرارات ومناقشة وإقرار عدد من القوانين خلال السنوات الأخيرة والتي تهدف إلى إجازة اعتقال القاصرين ومحاكمتهم وتغليظ العقوبة بحقهم.

وأقر الكنيست بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٥ مشروع قانون يسمح بمحاكمة وسجن الأطفال من هم أقل من ١٤ عاماً، وهو ما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلي المدني كأطفال القدس. وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالاً من سن ١٢ عاماً؛ لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن ٤ أعاماً؛ بحيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو ٢ أعاماً؛ ويمكن إعتقال طفل والتحقيق معه؛ وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة (مركز إيواء)، ويبقى فيها إلى أن يبلغ ٤ أعاماً<sup>٢٩</sup>.

إننا نرى أن عنوان الهجمة الإسرائيلية لؤاد "انتفاضة القدس" وإخماد لهيبتها، هم الأطفال، حيث من الواضح أن إسرائيل تهاجم وتخشى مستقبلهم، لهذا وظفت كل أجهزتها وأدواتها لقمعهم وبت الرعب في نفوسهم، وأقرت عدد من القوانين للانتقام منهم وتغليظ العقوبة ضدهم، وتسعى لتشويه واقعهم وتدمير مستقبلهم والتأثير على توجهاتهم المستقبلية بصورة سلبية، بشكل يخالف كافة المواثيق الدولية لاسيما اتفاقية حقوق الطفل.

ولذلك فإن الاستهداف الإسرائيلي المتصاعد ضد الأطفال الفلسطينيين وتأثيرات تلك الانتهاكات والجرائم المروعة التي تُقترف بحقهم، يشكل خطراً حقيقياً على واقعهم ومستقبلهم وأوضاعهم الصحية، في ظل الممارسات التعسفية التي تُقترف بحقهم خلال الاعتقال، وأشكال التعذيب الجسدي والنفسي بعد الاعتقال، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية كالتعليم الأساسي والطعام المناسب، العلاج وتلقي الرعاية الطبية اللازمة والمعاملة الإنسانية اللائقة أثناء فترات الاحتجاز.

<sup>٢٩</sup> انظر المرجع السابق

## آثار السجن والتعذيب تبقى عالقة في اذهان الأطفال

مخطئ من يعتقد أن مرور السنون والعقود يمكن أن تمحو صورة قاسية انطبعت في ذهن طفل تعرض لحادث يفوق قدرته على التحمل، وما يصطلح على تسميته بـ (الصدمة)، والصدمات النفسية في الصغر لا تُمحي. تلك التي عادة ما تكون ناتجة عن أحداث مؤلمة بشكل كبير بها الطفل نفسه أو تعرض لها شخصياً، وقد تكون نتيجة مراقبة لأحداث كبيرة شاهدها الطفل أو راقبها. وواهم من يظن كذلك أن بمقدور السنين أن تُنسي الطفل تلك الأحداث في كبره، أو أن تُزيل تأثيرات الصدمة التي أحدثت له آثاراً عميقة في صغره، و التي يمكن أن تتكرر في الظهور في كبره كلما تذكر أو شاهد أي شيء يرتبط بالحدث الأصلي.

ليس بالضرورة أن تتجلى تلك التأثيرات بالانطواء والشعور باليأس واضطرابات الاكتئاب والقلق، والانسحاب من الحياة الروتينية.. الخ، فهي يمكن أن تؤدي الى



العنف والعدوان نحو الآخرين وتعزيز الشعور بالانتقام ممن كان سببا في حدوث الصدمة، هكذا يقول الأطباء النفسيين.

ان "صدمة" الاعتقال والسجن والتعذيب، تترك

تأثيرات فظيعة على الصحة النفسية للأطفال وتكوين شخصياتهم وسماتهم النفسية وخصائصهم بدرجة أعلى من البالغين، سواء أكانوا أولئك الذين مرّوا بتجربة الاعتقال والسجن بشكل مباشر، أم أولئك الأطفال الذين عذبوا وعانوا من تداعيات اعتقال أحد الوالدين أو كليهما. فيما الحالة الفلسطينية تشير الى أن غالبية الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال والسجن بشكل مباشر أو غير مباشر، نما لديهم شعور متزايد من الكراهية للاحتلال، ويدفعهم نحو العنف والانتقام، وأن صور التعذيب والقهر بقيت راسخة في أذهانهم.

## تجربة شخصية

وهذا ما حدث معي، وهذه حكاية اسرتي مع السجن الإسرائيلي. حيث اعتقل والدي في الثالث من آذار/مارس عام ١٩٧٠، فعرفت السجن من يومها، وحفظت مفرداتها، ومن ذلك اليوم والصورة بكل ملامحها وتفصيلها عالقة في ذهني ومائلة أمام ناظري، تُلزمني وتُصر على البقاء والتجذر عميقاً في الذاكرة وترفض الرحيل الأبدي، أو حتى لمجرد المغادرة المؤقتة.

حكاية، بدأت فصولها باقتحام قوات الاحتلال لبيتنا الصغير في منتصف تلك الليلة، لغرض اربابنا وتخويفنا، بل وبث الرعب لدى كل المحيطين بنا، وكنت حينها صغيراً جداً ولم يكن عمري قد تجاوز الثلاث سنوات، وكنت أهجي حروف اللغة العربية، ولم أكن قد تعلمت بعد أبجديات الاحتلال، وبعدها أصبحت تحملني أمي في حضنها وبين ذراعيها وأخذت تنقلني رغماً عنها بين السجن حيثما يكون الأب متواجداً، فحفظت مفردات الاعتقال والسجن قبل أن أجد تعلم حروف اللغة. واستمر هذا الحال لأكثر من خمسة عشر عاماً متواصلة، قبل أن يتحرر والدي ضمن صفقة التبادل عام ١٩٨٥.

وعلى الرغم من مرور (٤٩) عاماً وأكثر على اعتقال والدي، وصغر سني حينذاك، إلا أنني لا زلت أذكر المشهد وأروي تفاصيله وطريقة اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح لبيتنا الصغير والعبث بمحتوياته، وركلهم لنا ونحن نياماً بأقدامهم وأعقاب بنادقهم، فاستيقظنا على وجوه الجنود المتوحشة، بالرغم من أن قوات الاحتلال كانت قد اعتقلت والدي من مكان عمله شرق مدينة غزة في وقت سابق من نهار ذلك اليوم.

هذا المشهد لا يزال ماثلاً في ذهني، ولم تستطع الأيام والعقود محوه أو إزالته، وهو ذاته وما أضيف له من مشاهد لاحقاً جراء السجن والاعتقال، هو ما كان سبباً في التحاقنا البكر بالمقاومة ويدفعنا للالتصاق دوماً وطواعية أكثر فأكثر بمقاومتنا المشروعة للاحتلال وقضايا الأسرى العادلة.

فيما الذاكرة لم تسعفن يوماً في استحضار الفترة التي سبقت اعتقاله، أو حتى استحضار دقائق معدودة وهو يداعبني خلالها، أو حتى لحظات محدودة وأنا في

حضنه. بل واستجديت الذاكرة مرارا لاستحضار مجرد مشهد واحد، أو حتى لصورة تجمعني به هنا أو هناك وهو يداعبني ويقبلني في طفولتي. ولكن شيئاً مما تمنيناه لم يحدث!.

فطفولتنا بدأت بمشهد اقتحام وتتكيل، واعتدنا على طريق المحاكم العسكرية قبل أن نعرف لرياض الأطفال طريقاً، وترددنا على السجون وحفظنا أسماءها قبل أن نحفظ أسماء مدارسنا، وجلسنا على شبك الزيارة قبل أن نجلس على مقاعد الدراسة، وحفظنا مفردات السجن والاعتقال قبل أن نتعلم حروف اللغة العربية، فأني مستقبل لطفولة كهذه يمكن أن تكون خارج نطاق الأسرى وقضاياهم العادلة؟.

فكبرت وكبرت بداخلي قضية الأسرى، قبل أن أكبر وأتحول أنا الآخر بدوري إلى أسير لأربع مرات، لم يحدث لي ذلك فقط، ولم يحدث لأبي فحسب، بل حدث مثل ذلك لأخي الأصغر والوحيد جمال -الذي أبصر النور بعد اعتقال والدي ببضعة شهور- حين اعتُقل وهو في سن الطفولة وكان طالب في الصف العاشر لسنوات خمس متواصلة، قبل أن يتحرر ويُعاد اعتقاله للمرة الثانية ويمضى سنتين إضافيتين. لقد اعتُقلنا سوياً، وفي سجون متباعدة المسافة، ولسنوات طويلة، ولأني من القراء أن يتصور مدى معاناتنا ومعاناة والدينا، فبعدما كنا ننتقل برفقة الوالدة، لزيارة الوالد في هذا السجن أو ذاك، أصبحت الوالدة تنتقل بصحبة زوجها (والدنا) لزيارتي في هذا السجن تارة، وزيارة أخي في ذاك السجن تارة أخرى. فالأمور تغيرت وانقلب الحال، فالوالد الأسير أصبح زائراً، والصغار كبروا وأصبحوا أسرى، والسجون بقيت على حالها، والوالدة -أطال الله في عمرها- باتت تحفظ أسماء السجون ومواقعها. وكانت زائرة دائمة التردد على السجون طوال ربع قرن دون انقطاع.

واليوم وبدون مبالغة، كلما سمعت أو كتبت شيئاً عن الأسرى ومعاناتهم وأبنائهم، اضطررت لاستحضار تجربتي الشخصية، لهذا تجدني أشعر بالألم، وكلما شعرت بالألم، ازددت إصراراً على المضي قدماً نحو العمل والعطاء من أجل حرية الوطن والأسرى بالوسائل الممكنة والمشروعة.

## الخاتمة:

لقد دفع الأطفال الأسرى ثمناً باهظاً، من التعذيب والتكيل أثناء اعتقالهم وبعد اعتقالهم. وتشير كثير من التقارير الرصينة (المُحكّمة)، إلى حقيقة أن هناك أطفالاً فلسطينيين كثيرين، ظهرت عليهم العديد من الأعراض النفسية السلبية مثل: الصدمات النفسية القوية، والانزواء والاكتئاب، وسيطرة الكوابيس، مما أضرّ بالسلب على تحصيلهم الدراسي، وانتظامهم التعليمي في المدارس، كما ظهرت لدى الكثيرين منهم أعراض خطيرة كالقلق والتوتر، أو قلة النوم، أو فقدان الثقة في الآخرين، بما يؤدي إليه كل ذلك من خوف دائم، وشعور بالعجز، وسلوك قهري، وتبول لإرادي. لقد انتشرت كل الأمراض السابق ذكرها لدى فئات عمرية مختلفة من الأطفال، الذين سبق لهم أن تعرضوا للاعتقال والتعذيب، في مراحل مبكرة من أعمارهم. ولا شك أن أكثر هؤلاء الأطفال سوف يخرجون من سجونهم وهم يشعرون بكثير من الغضب والكرهية والرغبة في الانتقام<sup>٣٠</sup>.

إن كافة المواثيق والأعراف الدولية، قد جعلت من اعتقال الأطفال ملاذاً أخيراً، وجعلت من لجوء القاضي إلى الحكم بسجن طفل ما، وإن كان ولا بد منه، فليكن لأقصر فترة زمنية ممكنة، مع ضرورة تجنيبه الإجراءات القضائية قدر الإمكان، على اعتبار أن الطفل بسبب عدم نضجه الجسمي والعقلي بحاجة إلى حماية وعناية خاصة، وخصوصاً إلى حماية قانونية مناسبة سواء قبل مولده أو بعده، وتمتعه بجميع الحقوق المقررة في إعلان حقوق الطفل الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ (د-١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩. وكذلك اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وأبرزها تمكنه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ولكل طفل بلا استثناء أن يتمتع بهذه الحقوق دون أي تفریق أو تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر

<sup>٣٠</sup> انظر كتاب "الأسرى الفلسطينيون.. آلام وآمال"، جامعة الدول العربية- ٢٠١٥

يكون له أو لأسرته. ولعل المادة السابعة والثلاثين من اتفاقية حقوق الطفل مثلاً لما نقول والتي تنص على ما يأتي:

يُمنع تعريض أي طفل للتعذيب، أو لغيره، من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة. ولا تُفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة، بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة، دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.

يُمنع حرمان أي طفل من حريته، بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه، وفقاً للقانون. ولا يجوز ذلك إلا كملجأ أخير، ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

يُعامل كل طفل، محروم من حريته، بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يُفصل كل طفل، محروم من حريته، عن البالغين، وتوفر له كافة الحقوق الأساسية الواضحة في القانون الدولي.

- لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول، بسرعة، على مساعدة قانونية، وغيرها من المساعدة المناسبة. فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية، أمام محكمة، أو أي سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، كما يجب أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

ورغم معرفة سلطات الاحتلال لهذه الحقيقة؛ إلا أنها تضرب عنها صفحاً. ففي تعاملها مع الأطفال الفلسطينيين، جعلت الحكم بسجن الطفل الفلسطيني الخيار المفضل لديها، ولأطول مدة ممكنة، دون مراعاة العمر. كما دأبت المحاكم العسكرية الإسرائيلية على تعمد إهمال النظر في الظروف التي انتزعت فيها الاعترافات من الأطفال، ففرضت عليهم أحكاماً قاسية - في الغالب - وصلت أحياناً إلى السجن المؤبد (مدى الحياة).

## النتائج:

- ان عمليات اعتقال الأطفال تنفذ في اطار سياسة ممنهجة، وان كافة مركبات النظام السياسي في دولة الاحتلال تشارك في اقرار وتنفيذ تلك السياسة التي تهدف الى بث الرعب والخوف في نفوس الأطفال والمساس بهم والتأثير على توجهاتهم المستقبلية بصورة سلبية، وتشويه واقع الطفولة الفلسطينية بشكل عام وتدمير مستقبلها.
- تعد الأرقام والمعطيات الاحصائية التي تناولتها الدراسة أعلاه، في غاية الخطورة، وأن جميع الأطفال الفلسطينيين، الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبنسبة ١٠٠%، قد تعرضوا للإيذاء المعنوي وللتعذيب بأشكاله المختلفة.
- جميع من تم الزج بهمء وملوا بقسوة في السجون والمعقلات وأماكن الاحتجاز، حيث تضعهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية في ظروف قاسية لا تختلف من حيث قسوتها، عن السجون التي يُحتجز فيها الأسرى البالغون، كما لا يختلف السجانون فيها عن سجاني السجون المخصصة للبالغين، إن لم يكونوا أشد قسوة.
- إن سلطات الاحتلال تحرم الأطفال الفلسطينيين المعتقلين لديها من أبسط الحقوق الإنسانية، التي تُفترض أن القانون الدولي يمنحها لهم، لقد نص القانون الدولي على حق مواطني الأراضي المحتلة في عدم التعرض للاعتقال العشوائي، كما نص على حقهم في معرفة سبب اعتقالهم، في حالة تعرضهم للاعتقال، بغض النظر عن دينهم وقوميتهم وجنسهم وديانتهم. فإذا كان هذا يخص البالغين، فلا شك أنه يخص الأطفال أكثر. فكيف يمكن أن يقبل الضمير العالمي باعتقال طفل دون أن يعرف ذوه المكان الذي يصير إليه، أو سبب اعتقاله؟ بل دون أن يكون لهم الحق في توكيل محامٍ يدافع عنه في وجه دولة تعتدي على طفولته أمام أعين والديه!..
- ان تلك الاعتقالات والممارسات الوحشية بحق الأطفال المعتقلين تلحق الضرر بمستقبل الأطفال ووعيهم النفسي وطرائق تفكيرهم في المستقبل. حيث يبدو أن مستقبلهم مهدد بالضياع، هذا الذي ينتظر مثل هذا الطفل الذي لا ذنب له سوى أنه فلسطيني ولا حماية له!..

- تخطف دولة الاحتلال الإسرائيلي إن استمرت في اعتقالها أن تحقيق أمن واستقرار حدودها وسلامة مواطنيها سوف يتأتى عبر اعتقالها للمواطنين العُزل واستهدافها للأطفال الأبرياء. وتُخطفُ الظن ان اعتقدت أيضا أن السنين بإمكانها أن تمحو الصورة المؤلمة من أذهان أولئك الأطفال. فلا هي نجحت في استئصال روح المقاومة لدى شعب يواجه احتلالها ويبحث عن حريته، ولا هي نجحت في القضاء على كره الأطفال لها، ولا هي حافظت على أمنها من خطر ما بعد بلوغهم.

### التوصيات:

- ضرورة اعتماد استراتيجية عربية برعاية جامعة الدول العربية، لحماية الطفولة الفلسطينية من مخاطر الاعتقال وفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الأطفال المعتقلين، وإبراز خطورة الأرقام والاحصائي ذات الصلة بعمليات اعتقال الأطفال على واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية وتأثيراتها الوخيمة على المجتمع الفلسطيني.

- التحرك مع المؤسسات الحقوقية والإنسانية، العربية والدولية، لتوفير الدعم القانوني للأطفال المعتقلين، والعمل من أجل وقف عمليات اعتقال الأطفال التي تلحق الخراب بالفرد والمجتمع ولن تؤدي سوى لمزيد من العنف في المنطقة.

- احتضان الأطفال بعد خروجهم من السجن في حال تعرضهم للاعتقال، والعمل من أجل إعادة تأهيلهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع الفلسطيني واستكمال مسيرتهم الحياتية بشكل طبيعي..

- توعية الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي بقضية الأسرى بشكل عام وما يتعرض له الأطفال بشكل خاص، والعمل على إصدار مطبوعات من دراسات وبحوث.. الخ .

- حث وسائل الاعلام العربية لتبني قضية الأطفال الاسرى وعرض معاناتهم وما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة، بكل الوسائل الممكنة، وعدم حصر تلك الأنشطة بالمناسبات الموسمية.

- مطالبة المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحقوقية والإنسانية بتحمل مسؤولياتها والتدخل الفوري والسريع لوقف استهداف الأطفال والحد من معاناتهم المتفاقمة،

وتنظيم حملات دولية للدفاع عن الأطفال ولضغط على اسرائيل للإفراج عن كافة الأطفال المعتقلين في سجونها ومعتقلاتها.

- التأكيد على أن قضية الأسرى عموما هي قضية مركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني عامة، وتحظى باهتمام الكل الفلسطيني على اختلاف انتماءاته الفكرية والسياسية، حيث أن غالبية الشعب الفلسطيني تجرّع ألم الاعتقال، وباتت مفردات الاعتقال والسجن والتعذيب من المفردات الثابتة في القاموس الفلسطيني، ويؤمل أن تحظى بنفس الأهمية بالنسبة للأمم العربية والاسلامية، على اعتبار أن هؤلاء ضحوا وأفنوا زهرات شبابهم من أجل قضية عربية اسلامية مقدسة، وبالتالي فان الدفاع عنهم ومساندتهم والعمل من أجل تحريرهم هو واجب عربي واسلامي.

،، انتهى،،

عبدالناصر عوني فروانة

أسير محرر ومختص بشؤون الأسرى، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني  
رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين

الموقع الشخصي: فلسطين خلف القضبان

[www.palestinebehindbars.org](http://www.palestinebehindbars.org)

الفيسبوك: عبدالناصر فروانة

جوال وواتس: ٠٠٩٧٢٥٩٨٩٣٧٠٨٣

جول: ٠٠٩٧٠٥٩٩٣٦١١١٠

[ferwana2@gmail.com](mailto:ferwana2@gmail.com)

